محضر الجلسة السابعة عشرة

(اليوم الرابع)

الثقة اليوم الثالث

من الدورة غير العادية لمجلس النواب السابع عشر المنعقدة يوم الخميس الواقع في 7/ جمادى الآخرة/ 1434 هجرية, الموافق 2013/4/18 ميلادية

السيد خميس عطية: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي الرئيس,, حضرات الزملاء والزميلات

يناقش مجلسنا اليوم البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبدالله النسور، وهو أول مجلس نيابي يُنتخَب بعد انطلاق الربيع العربي، وهذا يحتِّم علينا مسؤوليات وأعباء كبيرة، لأننا مجلس يُنظر إليه بأنه يجب أن يقدم خطاباً وأداءً سياسياً ينحاز إلى مطالب الربيع العربي في الحرية والتغيير وتوسُّع المشاركة الشعبية في القرار السياسي.

معالي الرئيس لقد انتُخبنا في مرحلة عنوانها الشعب مصدر السُلطات، وخضنا جميعاً انتخاباتٍ بسقوفٍ مختلفة، فالشعب هو الخط الأحمر الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، بل إرادته يجب أن تُحترم لأنه هو فعلاً مصدر السلطات.

معالي الرئيس,, الزميلات والزملاء المحترمين

إن الشعب الأردني طيلة العامين الماضيين أنتظر انحيازاً ورغبة في إحداث التغيير، تغييراً جوهرياً في إدارة الدولة بطريقة حضارية وسلميّة، وطالب بإحداث تغييرات في بنية الدولة وآلية صنع القرار فيها لصالح المشاركة الشعبية، ولكن للأسف لا زال التغيير الذي ينشده الشعب الأردني بطيء، بل إن هناك قوى لا تريد لشعبنا أن يحقِّق تطلعاته في الحرية والتعددية والديمقراطية، لذلك معالي الرئيس إن التغيير يعني توسيع المشاركة في صنع القرار من خلال قوى مؤمنة بالتغيير، لأنه لا يمكن أن تكون نفس الشخوص التي تقود المرحلة السابقة هي التي تقود المرحلة الحالية وهي مرحلة الربيع العربي، أنا أقول لهذه القوى دعونا نصنع مستقبلنا، دعونا نصنع مستقبلنا، دعونا نصنع مستقبلنا، لستم أوصياءً على إرادة شعبنا أنتم من أوصلتم المديونية العالية وإلى الأزمة بالموازنة وإلى التضخُّم الاقتصادي، وإلى حالة من الاستعصاء السياسي، ونحن اليوم في مرحلة مختلفة تحتاج إلى مشاركة الجميع دون إقصاء.

معالي الرئيس دعونا الآن نراجع مسيرتنا السياسية الحالية، ودعونا نبحث مع كافة القوى والأحزاب السياسية والحراكات الشعبية (القوى الصاعدة) التي أصبح لها دوراً رئيسي في حياتنا السياسية والاجتماعية، دعونا نعترف أن هناك أزمة سياسية في الأردن، فالاعتراف بهذه الأزمة هو بداية الحل، ومشاركة الجميع في حوار الوطن للاتفاق على رؤية لمستقبل الأردن أصبح مسألة حتمية ولا تقبل التأخير، عنوانها الحرية، والتعددية السياسية، والمواطنة، والمساواة، وقبول الرأي والرأي الآخر، وإحداث إصلاحات دستورية تكرِّس مبدأ الشعب مصدر السلطات، ودفترة المشاورات النيابية لاختيار رئيس الوزراء لتصبح مشاورات ملزمة، ويكون لدينا حكومات متَّخذة من الشعب.

الزملاء الأكارم

إن النظرة الأحادية في التعامل السياسي لا تصنع أوطاناً، وإن الثنائية التي سادت في السنوات السابقة بين حزب الإدارة العامة والحركة الإسلامية لا تصلح في مرحلة الربيع العربي، إننا نحتاج إلى إجراءات قانونية ودستورية تكرِّس التعددية السياسية، والتداول بين الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومات عبر صناديق الاقتراع.

زملائي اليوم ونحن نناقش الثقة بحكومة الدكتور عبدالله النسور فإنني أقدم استفساراً للجميع، هل تركيبة الحكومة قادرة على السير بالأردن في هذه المرحلة الصعبة، وفي ظل تطورات إقليمية متسارعة أثَّرت علينا؟

إننا اليوم أحوج ما نكون إلى حكومة توافق وطني, تكون ممثلة لجميع الأحزاب السياسية ولجميع شرائح مجتمعنا, بمعنى حكومة سياسيين، لست ضد شخوص في هذه الحكومة التي أعتقد أن تركيبتها اقرب إلى (التكنوقراط)، وهذا واضح بمعظم الوزراء الذين أعتقد أنهم قد يكونوا خبراء في مجالات عملهم وتخصصاتهم, لكن الحكومة هي صاحبة الولاية العامة والتي يجب أن يكون أعضاؤها سياسيون في المقام الأول, ويكون لهم القدرة على اجتراح الحلول الخلاقة في هذه الظروف.

معالي الرئيس

إن الحالة الاقتصادية في وطننا أصبحت حالة مستعصية جراء سياسات حكوماتنا المتعاقبة التي اعتمدت على وصفات صندوق النقد الدولي الذي تعامل معنا كأرقام صماء, وتجاهل أن للدولة دوراً اجتماعياً لحماية الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول المتوسطة، إن السياسات الاقتصادية ساهمت في إفقار شعبنا وزيادة معاناة الطبقة المتوسطة, بل إن هذه الطبقة الوسطى شارفت على التلاشي لتنضم إلى طبقة الفقراء لنكون أمام معضلة اقتصادية وأبعاد اجتماعية خطيرة.

معالي الرئيس، يجب أن تتوقف هذه السياسية الاقتصادية التي ساهمت في إفقار شعبنا، يجب أن تهجر الحكومة سياسة مد يدها إلى جيوب المواطنين لسد عجز الموازنة, فلا لرفع الأسعار ولا لزيادة أعباء المواطنين بضرائب جديدة, وعلينا جميعاً أن نتبنى سياسة اقتصادية جديدة جادة تعيد لنا الطبقة الوسطى التي فقدناها بفعل السياسات الصندوقية للمنظمات الدولية.

معالي الرئيس، إن محاربة الفساد واجب مقدَّس على الجميع, وإن علينا أن نوفِّر التشريعات اللازمة لمحاربة الفساد بكل أشكاله, لأن الفساد هو الفأس الذي يهدم الأوطان، فلا حصانة لفاسد ولا حماية لمفسد, فالفساد هو عدو البلاد الذي يجب أن نقتلعه من جذوره.

معالي الرئيس، الزملاء

إن المواطنة والمساواة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وسيادة القانون هي جميعها البوابة التي سنعبر منها إلى مستقبل أفضل، فإن تعزيز هذه القيم أصبح ضرورة وطنية لا تحتمل التأخير والمماطلة.

معالي الرئيس، إن أي حديث عن الإصلاح السياسي يكون ناقص إذا لم يتم وضع قانون انتخاب يحقق عدالة في التمثيل, ويساهم في تعزيز الحياة الحزبية, كما أن وضع قوانين تعزِّز الحريات العامة أمراً لا بد منه, كما لا يجوز بأي حال وضع أي قيود على الحريات الإعلامية, فحرية الصحافة ليس ترفاً بل هي ضرورة وطنية من أجل التقدُّم, فلا تقدم دون حرية إعلامية.

معالي الرئيس، إن دور النقابات المهنية في بناء الوطن دور أساسي, وإن دعم المنتسبين واجب وطني, فالنقابات بيوت خبرة ولهم دور وطني ولا يجوز لأحد الانتقاص من دورهم الوطني تحت حجج وذرائع واهية.

معالي الرئيس الزميلات والزملاء الأكارم

إن فلسطين هي قضيتنا المركزية, وفلسطين لنا من البحر إلى النهر, واسمحوا لي من بيت الشعب أن أوجه تحية إلى أهلنا في فلسطين الحبيبة, الصامدين في وجه الصهاينة الطغاة في رام الله والخليل واللد وبيت لحم والناصرة وحيفا وأم الفحم وغزة وباقي مدن وقرى فلسطين, الذين يقولون كل يوم بصمودهم (إنا باقون ما بقي الزعتر والزيتون)، والى أهلنا الصامدين في القدس الشريف أقول لهم إن الله معكم, والشعوب العربية معكم, ولا بد لهذه الشعوب يوماً أن تنتصر لقدسنا الشريف، هذه الشعوب إذا حدَّقت ذوَّبت فكيف إذا حملت البنادق عابسة.

معالي الرئيس، إن الحالة العربية اليوم ماثلة أمام الجميع ولا تحتاج إلى تحليل أو خطابات, ولكن الشعوب العربية تحتاج إلى الحرية, فمن حق الشعوب العربية أن تصنع مستقبلها بحرية, كما لا

يجوز لأحد أن يدعي امتلاك الحقيقة, فالديمقراطية والتعددية واحترام الرأي الآخر هي خيار الأمة العربية.

مَا بِأَنفُسِهِمْ) صدق الله العظيم. **حَتَّى يُغَيِّرُوا** وأختم بقول الله تعالى **(إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ**

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.